مغنی الطلاب

شرح ایساغوجی

شیخ اثیر الدین ابهری

نسخه مطبع شیخ یحیی ۱۲۵۹ھ

افضل الحكماء

المتأخرين قدوة العلماء الراسخين

... اثير الدين الابهري حضرتلرينك فن

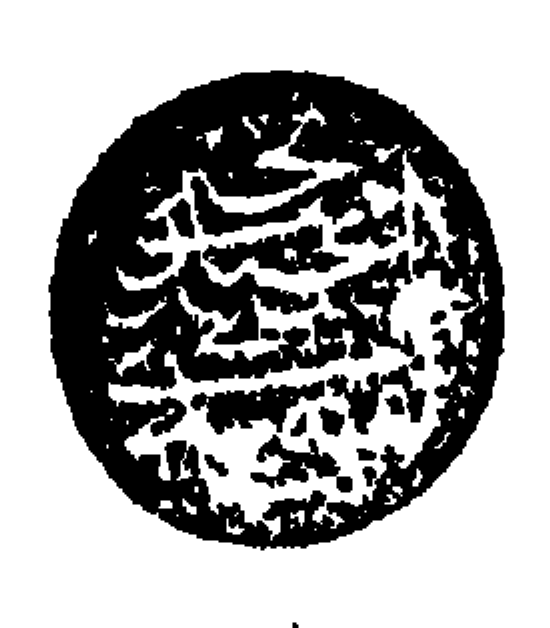
منطقده تأليف و تسويد ايتمش اولديغي ايساغوجي ناميله

مشتهر اولان كتابك شروحلرندن

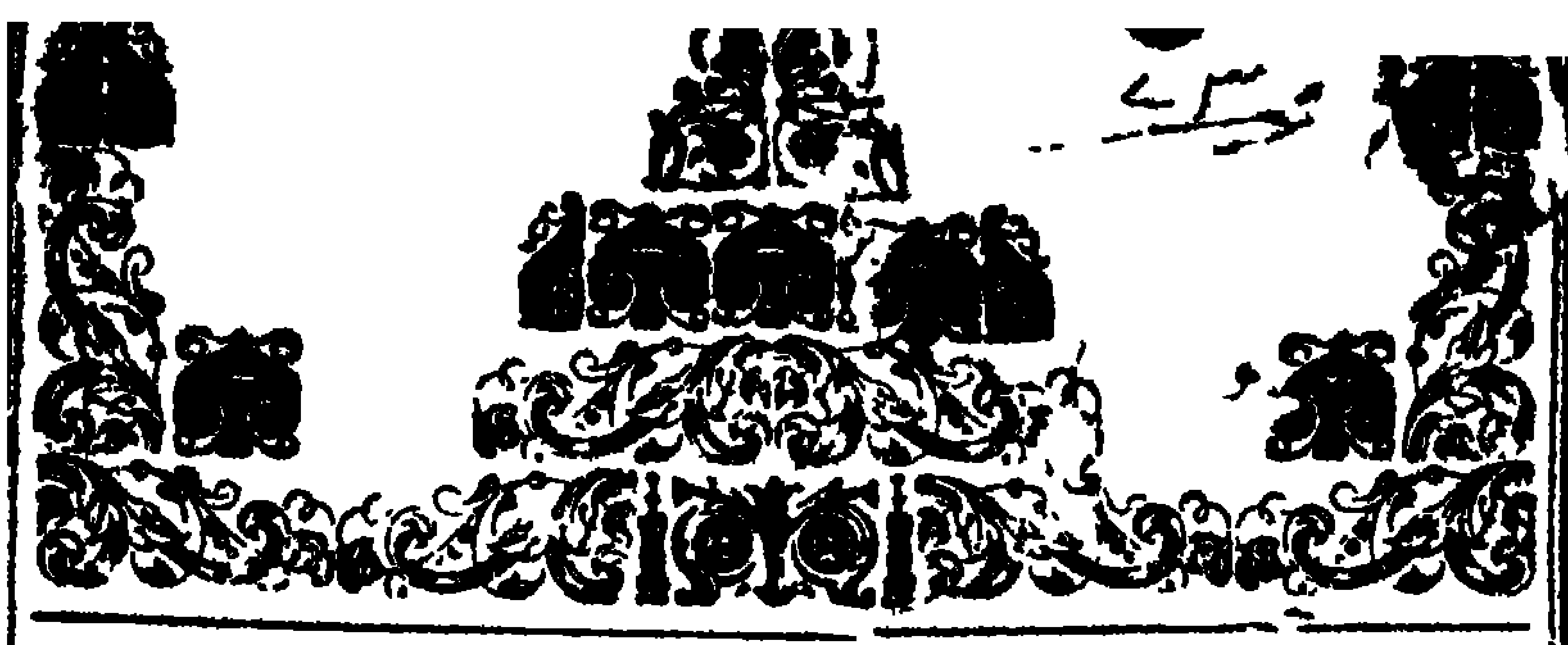
مغني الطلاب اسميله مسمى شرح

مشهور و مرغوبيدر

❊ من مطبوعات شيخ يحيى ❊







﴿ مغني الطلاب ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

نحمدك يا من جعل المنطق ميزانا لطريق التفهيم والتحقيق * ونشكرك يا من زين الاذهان باكتساب التصور والتصديق * ونصلي على نبيك محمد الهادي الى سواء الطريق * وعلى آله واصحابه الذين فازوا بالهداية والتوفيق (اما بعد) فلما كانت الرسالة المشهورة بايساغوجي * المنسوبة الى الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين * قدوة الحكما الراسخين * اثير الدين الابهري نور الله مضجعه محتوية على العجائب من القواعد * ومشتملة على الغرائب من الفوائد * نكات معانيها محتجبة تحت حجاب * ووجازة الفاظها مستورة في كل باب * وكان ماوجد من شروحها في غاية الاختصار * ونهاية الاقتصار * بل بعضها كمتن متين * يحتاج الى موضح ومبين * احتاجت الى شرح يزيل احتجابها * و يسهل الوصول لمن اراد انتسابها * وكان يخطر ببالي * وان كان غير لايق بحالي * ان اكتب عليها شرحا يحل صعابها ويكشف عن وجوه فرائدها نقابها * اتقدفيه مطارح الافكار * واوضع فيه خزائن الاسرار * على وجه لطيف * ومنهج منيف * اعانة للطالبين * وهدية لاهل اليقين * ولقد طال ماجال في صدري الى وقع الاحتياج في درسي ثم استسعاف بعض الطلبة الى والى قراءتها لدي * فهيجني الى الشروع في ذلك * وان كنت بعيدا عن هنالك * لوفور قصوري في بضاعات الفنون * مع توزع افكاري وتشتت الشئون * ليكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة * وذريعة لاستعمال الخواطر

في المطالعة * مسترشدا من المرشد الرشيد * الذي هو يبدئ ويعيد * مجتنبا عن الاطالة لسالفين * ومعرضا عن الطعن لاراء المؤلفين * والمأمول من الاحباء المتحلين بحلى الانصاف * المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف * اذا عثروا على شئ زلت فيه القدم * وطغى به القلم * ان يصلحوه بما يقتضيه ذلك المحل فان الانسان منشأ النسيان والزلل متمنيا من الناظرين ان ينظروا فيه بنظر الانصاف * فان الانصاف خير الاوصاف * فلما ان تيسر الاتمام بعون الله الوهاب * سميته بمغنى الطلاب * ليكون الاسم مطابقا للمسمى في التحقيق * وموافقاله من جميع الوجوه باتم التوفيق * والى الله اتضرع ان يجعل هذا خالصا لوجه الكريم ومقربا من رحمته في دار النعيم * ومنه المعونة والتوفيق وبيده ازمة التحقيق * قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اى ابتدئ (بحمد الله) جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء عملا بكتاب الله الكريم وبخبر كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو اجذم اى مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالحمدلة وقدم البسملة اقتفاء لما نطق به الكتاب واتفق عليه اولوا الباب والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا والشكر في مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو اعم من الحمد والمدح بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه فعلم من هذا ان المصنف انما اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل الاختياري ودون الشكر ليعم الفضائل والفواضل واختار الجملة الفعلية على الاسمية ههنا وفيما سيأتي قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام واتى بنون العظمة اظهار الملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله بتأهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى * واما بنعمة ربك فحدث * فمعنى قوله بحمد الله اى نثني ثناء بليغا (على توفيقه) لنا اى خلقه قدرة الطاعة فينا فان التوفيق عند الاشعري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فان القدرة على الطاعة متحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة من الطاعة



مبادی ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمبادی التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادی التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس * ثم القياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس فهي مع الاقسام الاربعة ابواب تسعة للمنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ جزأ منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلمح الى كل واحد من هذه الابواب تسهيلا للطلاب رتبها على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة (ايساغوجي) اى هذا باب ايساغوجي وهو لفظ يونانی مركب من ثلث كلمات الاول ايس معناه انت والثانى اغو معناه انا والثالث اجي معناه محمد اى فى هذا المكان ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس اعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام واختلف فى سبب تسميتها به فقيل ان حكيما من الحكماء المتقدمين اودع تلك الكليات عند شخص مسمى بايساغوجي وكان يطالعها وليس له قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكيم وقرأها عنده وكان ذلك الحكيم يخاطبه بيا ايساغوجي الحال كذا وكذا فصار لفظ ايساغوجي علما لها فعلى هذا يكون تسمية الشيء باسم قارئه وقيل انه كان علما للحكيم الذى استخرجها ودونها ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون تسمية المستخرج باسم المستخرج وقيل انه كان فى الاصل اسما للورد له خمس ورقات ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية الشيء باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور فى وجه تسميتها به وانما انحصرت الكليات فى الخمس لان الكلى اذا نسبناه الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع وان كان الثانى فهو لا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب ما هو اولا الاول الجنس والثانى الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب اى شيء هو فى عرضه الخاص اولا الاول الخاصة والثانى العرض العام ثم لما كان مقصودهم استحضار الكليات وغيرها من الاصطلاحات المنطقية واستحصال المجهولات والمجهول اما تصورى واما تصديقى والموصل الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى

الثاني الحجة المركبة من القضايا فكان نظرهم اما في القول الشارح وما يتركب هو منه واما في الحجة وما يتركب هي منه وهو لا يتوقف لا على الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلث واقسام اللفظ بدأ ببيانهما فقال (اللفظ الدال بالوضع) الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولا والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية اوعقلية او طبعية لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى اوبواسطة العقل اوبواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان كانت الثالثة فالدلالة لفظية طبعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع مطلقا وكدلالة اح بفتح الهمزة اوضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان تكون بواسطة الوضع اوبواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هي له وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية طبعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق والمقصود الاصلي بالنظر الى المنطق الدلالة اللفظية الوضعية لان غيرها غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبائع والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال بالوضع (يدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته اياه (وعلى جزئه) اي جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له (ان كان له) اي للموضوع له (جزء) اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن (وعلى ما يلازمه) اي على ما يلازم الموضوع له (في الذهن بالالتزام) واللوازم ثلثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كالسواد

التراب والزنجي لازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن بمعنى كلما تحقق الملزوم في الذهن تحقق اللازم فيه ولذا قيده بقوله في الذهن ولايجوز ان يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الخارج بمعنى كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان هذا شرطا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج وفي قوله ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازي واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة فدلالة المطابقة لفظية لانها لمحض اللفظ والاخريان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقيل وضعيتان وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية في الثلث لان اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لايخلو من ان يدل على تمام ماوضع له او على جزء ما وضع له او على مايلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة المطابقة (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة) وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ماوضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا (و) مثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانه يدل (على احدهما) اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن) لكن لامطلقا بل عند ارادة المعنى المطابقي اعني المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابقي فقط ولاتكون دلالته عليه تضمنا بل مطابقة كما في دلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لاعند ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على مافي ضمن الموضوع له (و) مثال الدلالة بالتزام كالانسان فانه يدل (على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) وهذا ايضا عند ارادة المعنى الموضوع له لادلالته على الامر الخارج

اللازم مطلقا ولما احتيج هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه والالزمت دلالة اللفظ على معان غير متناهية ولا على بعض غير مضبوطة لعدم الفهم بل يدل على الامر الخارج اللازم له ذهنا ثم لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ) الموضوع لمعنى (اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) وهو اعم من ان يكون له جزء كق علما او كان له جزء لا لمعناه كلفظة النقطة او كان له جزء ولمعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (كالانسان) فانه لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان والنون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد كعبد الله علما اذ ليس شيء من العبودية والالوهية جزأ الشخص المعلم لان المراد ذاته المشخصة او كان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا تكون دلالته مرادة بحال كون ذلك المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان بجزء للشخص المعلم مرادا في حال العلمية وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخصة فالمفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) اي الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بان تكون القيود الخمسة محققة فيه (كرامي الحجارة) فان الرامي يراد به الدلالة على ذات صدر منه الرمي والحجارة يراد بها الدلالة على جسم معين بالتعيين النوعي (فان قلت لم قدم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان الاول عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المؤلف وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والاعدام انما تعرف بملكاتها (قلت ان مقصود المصنف هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب (واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الآتية اقسام للمفهوم اولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول الا ان المصنف اختار التقسيم المجازي تقريبا للفهم المبتدئين (ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع في مباحث الاصطلاحات فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه) اي لا يمنع مفهومه لا من حيث هو

هو بل من حيث انه متصور على ما يفيده قيد النفس (عن وقوع الشركة)
بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه على كثيرين
لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه بالفعل حتى تدخل الكليات الفرضية كشريك
البارى واللاشئ واللاممكن في تعريف الكلي وتخرج عن تعريف الجزئى
والا لانتقضا جمعا ومنعا وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمنع
الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجي كواجب الوجود تعالى
فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد تصوره
فلا يمنع عن صدقه على كثيرين والا لم يحتج في اثبات وحدانيته الى دليل خارجي
والاحتياج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين
عند قطع النظر عن الدليل الخارجي واما تقييده بالنفس فلئلا يتوهم دخول
مفهوم الواجب في حد الجزئى واما ذكر المفهوم فبنى على ان مورد القسمة اللفظ
فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم فمثال الكلي (كالانسان) فان مفهومه اذا
تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس
تصور مفهومه عن ذلك) اى عن وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) وعمرو
فان مفهومه الذات مع التشخص وهو من حيث انه متصور يمنع عن وقوع
الشركة بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد مثلا
اذا رأينا زيدا ولاحظناه مع مشخصاته يحصل منه في اذهاننا الصورة
الانسانية المتصفة باللواحق واذا رأينا عقيبه عمرا ولاحظناه ايضا مع
مشخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما
قسم المفرد الى الكلي والجزئى دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا انما
يكون باعتبار كون اجزائه كليا او جزئيا ونقول قسمة المفرد اليهما لا ينافى قسمة
المؤلف اليهما وقدم الكلي على الجزئى لان الكلي جزء للجزئى غالبا كالانسان
فانه جزء لزيد الجزئى لان الانسان هو الحيوان الناطق وزيد هو الحيوان الناطق
مع التشخص والجزئى كل لكون الكلي جزأ منه على تقدير كونه مركبا ولان
الكلي مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (اعلم ان الجزئى يطلق
بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى
حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص تحت اعم

كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شئ آخر وما رأيه الكلي الاضافي (ومافرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي ابتدأ بالكلي فقال (و) اللفظ المفرد (الكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان كلي ذاتي داخل في حقيقة الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس والبقر والغنم وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان (اعلم ان الكلي الذي يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثاني ايدخل نفس الماهية في الكلي الذاتي وان حمل على المعنى الاول لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل فان النوع على المعنى الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات فلزم منه دخول الشئ في نفسه وهو محال واما على المعنى الثاني فيكون نفس الحقيقة داخلة فيه لانه كما يصدق على جزئي الحقيقية الاعم والمساوي اعني الجنس والفصل انهما غير خارجين عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها والا يلزم كون الشئ غير نفسها وهو محال (فان قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف يكون ذاتيا اي منسوبا الى الذات والنسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشئ لا يغاير نفسه (قلت اطلاق الذاتي عليه اصطلاحي لان الذاتي الاصطلاحي هو الذي ليس بعرضي ومن هذا لا يلزم كون الشئ منسوبا الى نفسه (واما عرضي وهو الذي يخالفه) اي لا يدخل في حقيقة جزئياته بان يكون خارجا عنها (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه لم يدخل في حقيقة جزئيات الانسان التي هي زيد وعمرو وبكر (فان قلت ان الحكم على الناطق بانه داخل في حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه خارج عنها تحكم لكونهما متساويين في اختصاصهما بالانسان (قلت ههنا قاعدة وهي ان نوعا ما اذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتي اقدمها فالناطق اقدم الخواص لان اختصاص الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك لان اختصاص الضحك تابع ومتفرع على اختصاص

الناطق به بناء على ان الانسان مالم يتصف بالادراك مطلقا وهو النطق لم يتصف بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وهو الضحك (والذاتى) قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو منحصر فى ثلثة اقسام جنس ونوع وفصل لانه اما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة فقط وهو الجنس اوفى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع او مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو الفصل ولذا قال (اما مقول فى جواب ماهو) اى فى جواب السؤال بماهو (بحسب الشركة المحضة) اى الخصوصية ايضا اى انه يكون مقولا فى جواب السؤال بماهو حال الشركة لم يكن مقولا فى جوابه حال الخصوصية (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اى بالنسبة الى الافراد المختلفة الحقيقة فانه اذا سئل بماهما عنهما كان الحيوان جوابا عنهما لان السؤال بماهما عن الشيئين طلب لتمام الماهية المشتركة بينهما وتمام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون الجواب هو الحيوان فقط فاذا افرد كل واحد منهما فى السؤال لم يصح الحيوان ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لان السؤال بماهو عن شئ واحد طلب لتمام [illegible] بل هو جزء عن تمام ماهية كل واحد

[illegible] الجواب فى السؤال [illegible]

وعن الفرس وحده هو الحيوان الناطق لكونهما تمام ماهية كل واحد منهما (وهو) اى ذلك المقول (الجنس) قدمه على النوع لانه جزء النوع والجزء مقدم على الكل (ويرسم) الجنس (بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ماهو) فقوله كلى جنس للجنس شامل لسائر الكليات وقوله مقول انما ذكر ليتعلق به قوله على كثيرين وقوله كثيرين انما ذكر ليوصف بقوله مختلفين بالحقايق وبقوله مختلفين بالحقايق خرج النوع وخاصته والفصل القريب وبقوله فى جواب ماهو خرج الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس (اعلم ان الجنس اما عال وهو الذى تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته واما متوسط وهو الذى فوقه وتحته جنس كالجسم النامى واما سافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذى تحته انواع لا اجناس واما مفرد وهو الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس

(قالوا

فالواولم يوجد له مثال (واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو) وغيرهما من الافراد الشخصية فانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب الانسان لان السائل طلب الماهية المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابا عنه واذا افرد الافراد بان سئل عن زيد فقط او عمرو فقط كان الجواب ايضا الانسان لان السؤال عن الافراد على سبيل الانفراد طلب للماهية المختصة بكل واحد والماهية المختصة بكل واحد هو الانسان فقط فعلم منه ان النوع يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وان افراد النوع منحصرة فى الجزئيات الحقيقية (وهو) اى ذلك المقول (النوع ورسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو) فذكر الكلى والمقول على كثيرين كامر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصته والعرض العام والفصل البعيد وقوله فى جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما مقولان فى جواب اى شئ هو فى ذاته او فى عرضه (اعلم ان النوع قسمان اضافى وهو مندرج تحت جنس وحقيقى وهو ماليس تحته جنس كالانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى نحو الانسان فانه نوع اضافى لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقى اذ ليس تحته جنس وينفرد الاضافى بنحو الجسم النامى فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقى بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفى جنسية الجوهر (ولما فرغ من القسم الاول والثانى للذاتى شرع فى القسم الثالث منه فقال (وما غير مقول فى جواب ماهو بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته) اى حقيقته وههنا قاعدة لابد من معرفتها وهى ان السؤال باى شئ هو على ثلثة اقسام احدها ان لا يراد على اى شئ هو قيد وثانيها ان يزاد عليه قيد وهو فى ذاته وثالثها ان يزاد عليه قيد وهو فى عرضه فان كان الاول كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب بما يميزه فى الجملة سواء كان فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن انسان باى شئ هو يصح ان يقال فى جوابه انه ناطق او حساس او ضاحك فان كلا منها يميزه عن غيره

فی الجملة وان کان الثانی کان السؤال عن الممیز الذاتی فیکون الجواب بالفصل القریب وحده لان الممیز الذاتی هو الفصل القریب لاغیر کما اذا سئل عنه بای شیٔ هو فی ذاته یصح فی الجواب ان یقال انه ناطق ولا یصح ان یقال انه ضاحک اوحساس وان کان الثالث کان السؤال عن الممیز العرضی فیکون الجواب بالخاصة وحدها کما اذا سئل عنه بای شیٔ هو فی عرضه فالجواب عنه الضاحک فاذا عرفت هذا فنقول الذاتی الذی لایکون مقولا فی جواب ماهو بل یکون مقولا فی جواب ای شیٔ هو فی ذاته نوع خفاء فسره بقوله (وهو الذی یمیز الشیٔ عما یشارکه فی الجنس) وانما قیده بقوله فی الجنس بناء علی ان کل ماهیة لها فصل فلها جنس البتة کما هو مذهب المتقدمین واما المتأخرون فاختاروا ان الفصل اعم من ان یمیز عن المشارکات الجنسیة کفصل الانسان والحیوان فانه یمیز الشیٔ عما یشارکه فی الجنس او المشارکات الوجودیة کاجزاء الماهیة المرکبة من امرین متساویین اوامور متساویة فانها تمیز الشیٔ عما یشارکه فی الوجود کما اذا فرضنا ان ماهیة (ب) مرکبة من (ج) و(ح د) متساویان فی الصدق کان کل واحد منهما یمیز ماهیة (ب) عما یشارکه فی الوجود وهذا الخلاف مبنی علی امتناع ترکب الماهیة من امرین متساویین اوامور متساویة عند المتقدمین وجوازه عند المتأخرین وکان المصنف اختار مذهب المتقدمین ولم یذکر لفظ الجنس فی رسمه اکتفاء بما ذکر فی تفسیره اواشار فی الوضعین الی المذهبین فعلی هذا لایرد ماقیل او قال او فی الوجود بعد قوله فی الجنس لکان اشمل وذلک اعنی مایمیز الشیٔ عما یشارکه فی جنس (کالناطق بالنسبة الی الانسان) فان الناطق یمیز الانسان عما یشارکه فی الحیوان کالفرس والبغل والبقر وغیرها فاذا سئل بای شیٔ هو فی ذاته کان الجواب الناطق (وهو الفصل) وهو اما قریب ان میز الشیٔ عما یشارکه فی الجنس القریب واما بعید ان میزه فی الجملة عما یشارکه فی الجنس البعید (ورسم) ای الفصل (بانه کلی یقال علی الشیٔ فی جواب ای شیٔ هو فی ذاته) فقوله کلی جنس یشمل الکلیات وقوله یقال علی الشیٔ فی جواب ای شیٔ هو یخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الاولین یقالان فی جواب ماهو لافی جواب ای شیٔ هو والثلث لایقال فی الجواب اصلا وقوله فی ذاته ای

فى جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشئ لكن لافى ذاته بل فى عرضه انما قال الشئ ولم يقل على كثيرين كما قال فى سائر تعريفات الكليات ليشمل فصل النوع الذى ينحصر فى شخص واحد بحسب الخارج كالشمس (واما العرضى) فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فخاصة وان اشتمل على الحقايق فعرض عام فبهذا الاعتبار صارت الكليات خمسا وان اندرج فيه تقسيم آخر على ماقال المصنف (فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية) سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هى هى بان يمتنع انفكاكه عنها فى الذهن والخارج معا كالفردية للثلثة ويسمى هذا لازم الماهية اوعن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها فى الخارج دون الذهن كالسواد للحبشى فان السواد ليس بلازم لماهية الحبشى من حيث هى هى والالكان كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى هذا لازم الوجود (وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان (اولا يمتنع) انفكاكه عنها بل تمكن مفارقته عنها (وهو العرض المفارق) وهو على قسمين الاول ماتكون مفارقته بالفعل امايسيرا كمفارقة القيام عن القائم اوعسيرا كمفارقة العشق عن العاشق والثانى ماتكون مفارقته بامكان لابالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لاتنفك عن الفلك بالفعل مع انها ممكن الانفكاك عنه (وكل احد منهما) اى من العرض اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة وهى الخاصة) وهى ثلثة اقسام احداها ماتوجد فى جميع افراد ذى الخاصة مع امتناع انفكاكها عنه وتسمى هذه خاصة شاملة لازمة (كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع افراد الانسان فان الضاحك بالقوة يوجد فى جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكه عنه وثانيتها ماتوجد فى جميع افراد ذى الخاصة لكن يجوز انفكاكه عن كل واحد من افراد ذى الخاصة وتسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة كالضاحك بالفعل (بالنسبة الى الانسان) فانه يوجد فيه فى وقت دون وقت وثالثتها مالا توجد فى جميع افراد ذى الخاصة بل توجد فى بعضها وتسمى هذه خاصة غير شاملة كالكاتب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه يوجد فى بعض افراد الانسان دون بعضها (وترسم) اى الخاصة (بانها كلية

تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس والعرض العام (قولا عرضيا) يخرج به النوع والفصل (واما ان يعم) كل واحد من اللازم والمفارق (حقايق فوق) حقيقة (واحدة وهو العرض العام) فاللازم منه (كالتنفس بالقوة) فانه عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة (و) المفارق منه كالتنفس (بالفعل) فانه عرض مفارق منفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة وقوله (للانسان وغيره من الحيوانات) يتعلق بالمثالين وبيان لعمومهما (ويرسم) اى العرض العام (بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة) خرج به غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله (قولا عرضيا) وانما كانت تعريفات هذه الكليات رسوما لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعارض لايكون الا رسما* ولما فرغ من مبادي التصورات وهي الكليات الخمس شرع في مقاصدها فقال (القول الشارح) اى مما يجب استحضاره القول الشارح ويرادفه المعرف يسمى بالقول لكونه مركبا ويسمى شارحا لشرحه الماهية اما بان يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الماهية بكنهها وهو الحد وبان يكون تصوره سببا لاكتساب تصورها بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم وبهذا علم ان القول الشارح اما حد اورسم فعرف الحد بقوله (الحد قول دال على ماهية الشئ) اى حقيقته الذاتية قيل لم يجز تعريف المعرف لئلا يتسلسل واجيب بان التسلسل غير لازم لان معرف المعرف من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر اما لبداهة اجزائه اولكونه معلوما بالكسب وبان التسلسل ههنا في الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر والمعرف منحصر في الاقسام الاربعة لانه اما بمجرد الذاتيات اولا فان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميعها وهو الحد التام او ببعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة اللازمة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص فالحد التام (وهو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين) فالجنس القريب للشئ هو الذي لايكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفصل القريب للشئ هو الذي لايكون بينهما فصل آخر كالناطق بالنسبة الى الانسان فالمركب منهما هو الحد التام (كالحيوان الناطق بالنسبة

(الى)

الى الانسان) فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق (وهو الحد التام) اما تسميته حدا فلان الحد فى اللغة المنع وهو لاشتماله على جميع الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه ويعتبر فى الحد التام تقديم الجنس على الفصل لانه مفسر للجنس ومفسر الشئ متأخر عنه (والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس الشئ البعيد وفصله القريب) فالجنس البعيد للشئ هو الذى يكون بينهما اجناس آخر (كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذى يتركب من جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف تعريفا بالخاصة اللازمة الخارجة التى هى من آثار الشئ كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلكونه مشابها بالحد التام من جهة انه وضع فى كل واحد منهما الجنس القريب المقيد بامر مخصوص وانما قيدنا الخواص باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذى الخاصة والتعريف بالاخص غير جائز (والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه) يخرج الماشئ على اقدام الاربعة كالفرس والبقر (عريض الاظفار) يخرج ماليس بعريض الاظفار كالطيور (بادى البشرة) يخرج ما هو مستور البشرة بالشعر (مستقيم القامة) يخرج ما هو منحنى القامة كالابل والبقر فلما قال (ضحاك بالطبع) اختص الجميع بالانسان وخرج غيره لان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لاغير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها فى غيره ايضا فان الماشئ على القدمين وجد ايضا فى الطيور وعريض الاظفار يوجد فى الفرس و بادى البشرة يوجد فى الحية والسمك ومستقيم القامة يوجد فى الاشجار واما الضحاك بالطبع ففى وجوده فى غير الانسان خلاف لكن الاولى ان لا يوجد اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى تحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام ولما فرغ من التصورات ومباديها ومقاصدها شرع فى التصديقات

فقدم مباديها وهي مباحث القضايا واحكامها فقال (القضايا) اي مما يجب استحضارها القضايا هي جمع قضية و يعبر عنها بالخبر (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه) والقول هو المركب ملفوظا او معقولا فهو جنس كذلك وباقي القيود فصل تخرج المركبات الانشائية سواكانت طلبية كالامر والنهي والنداء او غير طلبية كالقسم وافعال المدح و الذم وصيغ العقود كبعت واشتريت فانها ليست بقضية بل هي من قبيل التصورات الساذجة عند ارباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافية مثل غلام زيد وغيرهما من نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور اوللاعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما جميعا على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقته للواقع اوللاعتقاد اولهما معا ولا حكم في الانشائيات والتقييديات والاضافيات لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة وهما الثبوت والوقوع كما في الموجبة والانتفاء واللا وقوع كما في السالبة ولا اداء في الانشائيات والتقييديات والاضافيات (ولما فرغ من تعريف القضية شرع في تقسيمها فقال (وهي) اي القضية تنقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين (اما حملية) وهي التي تكون طرفاها اعني المحكوم عليه وبه مفردين بالفعل او بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب او) سالبة كقولنا زيد (ليس بكاتب) وتسميتها حملية باعتبار طرفها الاخير الا ان الموجبة هي الحملية في الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعدام باسم الملكات اتساعا (واما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي اما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية شرطية متصلة موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة وان كان الثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة (واما

(شرطية)

شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان كان الحكم
بالتنافي بينهما ايجابا فمنفصلة موجبة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فانه
حكم فيها بان كون العدد زوجا ينافي كونه فردا وان كان سلبا فمنفصلة سالبة
كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسود او كاتبا فانه حكم فيها بسلب المنافاة بين
كونه اسود وكونه كاتبا وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على اداة
الشرط واما تسمية المنفصلة بها فلمشابهتها المتصلة من حيث انها مركبتان
من القضيتين فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقة وفي المنفصلة مجازا
(والجزء الاول) اي المحكوم عليه (من) القضية (الحملية يسمى موضوعا) لانه
انما وضع لان يحكم عليه بشيء وهو المحكوم به (و) الجزء (الثاني) اي المحكوم به
يسمى (محمولا) لانه انما وضع لان يحمل به على شيء وهو الموضوع وللحملية جزء
آخر وهو النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية
ولم يذكرها المص لانه يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى
الحملية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين (والجزء الاول من)
القضية (الشرطية) سواء كانت متصلة او منفصلة (يسمى مقدما) لتقدمه
في الذكر طبعا وان تأخر وضعا كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس
طالعة (و) الجزء (الثاني) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعا وهو من التلو بمعنى
التبع (والقضية) تنقسم ثانيا الى قسمين (اما موجبة) ان كان الحكم فيها
بالايقاع (كقولنا زيد كاتب واما سالبة) ان كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا
زيد ليس بكاتب) ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان القضية الموجبة
لا تخلو اما ان يكون فيها حرف السلب وهي محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل
زيد كاتب او تكون فيها حرف السلب التي تكون جزأ من القضية وهي
المعدولة وانما سميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله
وهو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فان كان حرف السلب جزأ
من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحي جماد وان كان
جزأ من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الحي لا جماد وان كان
جزأ منهما معا تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحي لا عالم والسالبة
ما يكون فيها حرف السلب ولا تكون جزأ منهما اصلا مثل

زيد ليس بكاتب وهي ادهم عند الاطلاق بالمحصله" والا عدول فيها اصلا وهي محصله" الطرفين و بالمعدوله" ما فيها عدول سواء كان بطرفيها او باحدهما «اعلم ان الموجبة محصله" كانت او معدوله" تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة {و كل واحدة منهما} اي من الموجبة والسالبة {اما مخصوصة وهي التي كان الموضوع فيها شخصا معينا وهي اما موجبة او سالبة} كما ذكرنا في مثالهما من نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة" فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصيه" ايضا لكون موضوعها شخصا معينا (و) ان لم يكن الموضوع فيها شخصا معينا فان بين فيها كمية الافراد فالقضيه" تسمى محصورة و مسورة وهي (اما كليه" مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على كل الافراد وهو اما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهي موجبه" كليه" مسورة (كقولنا كل انسان كاتب) وسورها نحو كل والالف واللام الاستغراقيه" او العهديه" (و) ان كان بالسلب فهي سالبه" كليه" مسورة كقولنا (لا شيء من الانسان بكاتب) وسورها لا شيء ولا واحد (واما جزئيه" مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضا لا يكون الا بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهي موجبه" جزئيه" مسورة (كقولنا بعض الانسان كاتب) وسورها بعض وواحد (و) ان كان بالسلب فهي سالبه" جزئيه" مسورة كقولنا (بعض الانسان ليس بكاتب) وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس والسور مأخوذ من سور البلد فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار تحصر افراد الموضوع وتحيط بها هذا في الحمليات واما في الشرطيات فخصوصها وحصورها واهمالها باعتبار اللازمان والاوضاع وباحصارها وباهمالها لان الازمنه" والاوضاع في الشرطيات بمنزله" الافراد في الحمليات فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصه" كذلك في الشرطيات ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على الوضع المعين فهي مخصوصه" كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك والا فان بين كميه" الحكم بانه على جميع الاوضاع او على بعضها فهي مسورة والا فمهمله" فسور الموجبه" الكليه" في المتصله" كلما ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طالعه" فالنهار موجود وفي المنفصله" دائما كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وسور السالبه" الكليه" فيهما ليس

البتة كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس البتة اما
ان يكون العدد زوجا اوفردا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون كقولنا
قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجود اوقد يكون اما ان يكون
العدد زوجا اوفردا وسور السالبة الجزئية فيهما قد لايكون كقولنا قد لايكون
اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لايكون اما ان يكون العدد زوجا
اوفردا وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي نحو ليس كلما وليس مهما
وليس متى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة واما المهملة فباطلاق انما او
واذا وان في المتصلة نحو اذا كانت اولو كانت اوان كانت الشمس طالعة كان
النهار موجود او باطلاق لفظ اما في المنفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا
اوفردا (واما ان لايكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) اي لامخصوصة
ولاكلية ولاجزئية (و) القضية (تسمى مهملة) لاهمال بيان كمية الافراد
التي حكم عليها بترك اداة السور عنها (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و)
في السالبة (الانسان ليس بكاتب) وهاتان القضيتان انما تكونان مهملتين
عند من لم يجعل لام الاستغراق في حكم اداة السور اولانها ليس الاستغراق
اعلم ان المهملة في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كلية وجزئية وعلى
التقديرين الجزئية متحققة والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت
في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم مما سبق ان في القضايا
مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات اربع موجبة وسالبة كلية وجزئية
ومهملتين موجبة وسالبة * فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعية
وهي التي يحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان
نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ماصدق عليه الحيوان
والانسان من افرادهما بل على نفس طبيعتهما * قلت الكلام في القضايا
المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم انتاجها
في الاصطلاحات فخروجها عن التقسيم لايخل بالانحصار اولانها ترجع الى
المهملة اوالشخصية ولقائل ان يقول فعلى هذا ان المهملة لما كانت في حكم
الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية فتأمل * ولما فرغ من تقسيمات الحملية
شرع في تقسيمات الشرطية فقال (والمتصلة اما لزومية) وهي التي حكم

فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والتضائف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبان يكون التالي علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم في هذه الشرطية معلول للتالي وبان يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضئ فان كل واحد من وجود النهار واضاءة العالم معلول لطلوع الشمس واما التضائف فبان يكون المقدم والتالي بحيث يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيد ابا لعمرو فعمرو ابنه فان تعقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس الى تعقل الآخر (واما اتفاقية) وهي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار لتجويز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقتا على الصدق فتكون تسمية المتصلة الاولى باللزومية لاشتمالها على علاقة اللزوم وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على تلك العلاقة بل على مجرد الاتفاق * فان قيل الاتفاقية مثل اللزومية في كونها مشتملة على علاقة لان اجتماع التالي مع المقدم في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة موجبة * قلنا نعم لكن العلاقة لما لم تحصل الشعور بها في الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالي فيها جوز الانفكاك بينهما بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها مشعور بها ولهذا اذا لاحظ العقل المقدم والتالي فيها حكم بامتناع الانفكاك بينهما هذا تقسيم الشرطية المتصلة (و) اما الشرطية (المنفصلة) فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط لان الحكم في القضية بالتنافي بين جزئيها (اما) في الصدق والكذب معا فالقضية تسمى منفصلة (حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فلا يصدقان معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد ولا يكذبان معا لامتناع ارتفاعهما عنه معا وهذه موجبتها وسالبتها برفع التنافي في الصدق والكذب معا كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتبا وتركيا فانهما يصدقان و يكذبان

معا (وهي) اي المنفصلة الحقيقية (امامانعة الجمع و) مانعة (الخلومعا) اى مركبة منهما وانما سميت حقيقية لان التنافى بين جزئيها اشد من التنافى بين جزئى مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه يوجد التنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا وهذا ليس الاحقيقة الانفصال (واما) فى الصدق فقط فالقضية تسمى (مانعة الجمع فقط) اى دون الخلو (كقولنا هذا الشيء اما حجر اوشجر) فانهما لايصدقان لان بينهما معاندة وقديكذبان بان يكون انسانا وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد فى الصدق فقط نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لاشجرا ولاحجرا فانهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان حجرا وشجرا معاوانماسميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها فى الصدق (واما) فى الكذب فقط فالقضية تسمى (مانعة الخلو فقط) اى دون الجمع (كقولنازيد اماان يكون فى البحر واماان لايغرق) فانه حكم فى هذه القضية بالتنافى بين ان لايكون فى البحر وبين ان يغرق لابين ان يكون فى البحر وبين ان لايغرق لجواز ان يكون فى البحر وان لايغرق فالكون فى البحر مع عدم الغرق يصدقان ولايكذبان والالغرق فى البر وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد فى الكذب فقط نحو ليس البتة زيد اما ان لا يكون فى البحر واما ان يغرق فان عدم الكون فى البحر مع الغرق يكذبان ولايصدقان ومرادهم بالبحر مايمكن الغرق فيه عادة من ماء اومن سائر المايعات لاالبحر نفسه فلايتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بان يكون فى البئر اوالحوض ويغرق (وقدتكون المنفصلات) الثلث اى كل واحد منها كما تكون ذات جزئين كامر من الامثلة تكون (ذات اجزاء ثلثة) اواكثراشار بتصديرلفظة قد الى تقليل هذاالحكم فالمنفصلة الحقيقية التى هى ذات اجزاء ثلثة (كقولنا العدد امازائد اوناقص اومساو) فان هذه الاجزاء الثلثة لاتجتمع على عدد واحد لافى الصدق ولافى الكذب والمراد بكون العددزائدا اوناقصااومساويا كون كسوره زائدا اوناقصااومساويافانه لواجتمعت كسوره التى تحته فان زادت عليه يسمى زائدا كالاثنى عشرفان كسوره وهى النصف والثلث والربع والسدس زائدة لان مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه يسمى ناقصا كالثمانية فان كسورها وهى النصف والربع والثمن ناقصة عنها لانهما

سبعة وان ساوته يسمى مساويا كالستة فان كسورها وهى النصف والثلث والسدس مساويه لها الانهاستة ايضا واما مانعة الجمع التى هى ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا اوحيوانا فان هذه الاجزاء تجتمع كذبا لجواز ان يكون شيئا آخر واما مانعة الخلو التى هى ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ لاحجرا ولا شجرا ولاحيوانا والحق ان المنفصلات لاتتركب من اكثر من جزئين لانها محققة بانفصال واحد وهو لايكون الابين شيئين فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولانها لو تركبت من اجزاء ثلثة كما فى قولنا العدد اما زائد وناقص او مساو لايمكن تعيين جزئيها فاذا فرضنا ان احد جزئيها قولنا العدد اما زائد فالجزء الآخر اما ان يكون احد الباقيين على التعيين او بلاتعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة بالمعين وبقى الآخر زائدا حشوا وان كان احدهما لاعلى التعيين كان تركبها من حملية ومنفصلة * ولما فرغ من بيان القضايا واقسامها شرع فى احكامها فقال

﴿ التناقص ﴾ اى مما يجب استحضارها التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كالسماء والارض واختلاف مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم (بالايجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبالحملية والشرطية (بحيث يقتضى) ذلك الاختلاف (لذاته) يخرج الاختلاف الذى يكون بالايجاب والسلب لكن لايكون لذاته بل اما بالواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق فى قوة قولنا زيد ليس بانسان او بان قولنا زيد انسان فى قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة كما فى قولنا كل فرس حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته بل بخصوص مادته (ان تكون احداهما) اى احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولايتحقق ذلك) اى التناقض (الابعد اتفاقهما) اى اتفاق القضيتين اللتين فيهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين (فى) ثمانى وحدات الاولى وحدة (الموضوع) اذلو اختلفتا فى هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا او كذبهما (و) الثانية وحدة

(المحمول) اذلو اختلفا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد لم تتناقضا (و) الثالثة وحدة (الزمان) اذلو اختلفتا فيها نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم نهارا لم تتناقضا (و) الرابعة وحدة (المكان) اذلو اختلفتا فيها نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق لم تتناقضا (و) الخامسة وحدة (الاضافة) اذلو اختلفتا فيها نحو زيد اب اى لعمرو زيد ليس باب اى لبكر لم تتناقضا (و) السادسة وحدة (القوة والفعل) اذلو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الخمر في الدن مسكر اى بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اى بالفعل لم تتناقضا (و) السابعة وحدة (الكل والجزء) اذلو اختلفتا في الكل والجزء نحو الزنجي اسود اى بعضه الزنجي ليس باسود اى كله لم تتناقضا (و) الثامنة وحدة (الشرط) اذلو اختلفتا فيهما نحو الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض (اعلم ان اشتراط هذه الواحدات للتناقض انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتأخرون فقد اكتفوا بوحدتين وحدة الموضوع و وحدة المحمول بناء على ان سائر الوحدات مندرجة تحتهما واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على ماورد عليه الا يجاب لانه متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية

[illegible] بل لابد لتحقق التناقض ايضا من وحدة العلة نحو النجار عامل اى للسلطان النجار ليس بعامل اى لغيره والآلة نحو زيد كاتب اى بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اى بالقلم التركي والمفعول به نحو زيد ضارب اى عمرا زيد ليس بضارب اى بكرا والمميز نحو عندي عشرون اى درهما ليس عندي عشرون اى دينارا الى غير ذلك (ولما كانت الشروط المتقدمة ذكرها تعم المخصوصات والمحصورات وكان للتناقض بين المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية اراد ان يبينه فقال (ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولاشيء من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان فالمحصورات) والمراد

المحصورتان اى ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين (لايتحقق التناقض بينهما الابعد اختلافهما فى الكمية) اى الكلية والجزئية بان تكون احديهما كلية والاخرى جزئية * فان قلت لااتحاد فى الموضوع فى الكلية والجزئية لان الموضوع فى الكلية جميع الافراد وفى الجزئية بعض الافراد والجميع غير البعض واذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض * قلت المراد بالموضوع فى اشتراط اتحاد الموضوع فى تحقق التناقض الموضوع المذكور فى القضية لاذات الموضوع يعنى ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع والمحمول ويطلق تارة على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقة وتارة يطلقان على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول فى الذكر وهو المراد ههنا وانما لم يتحقق التناقض فى المحصورات الابعد اختلافهما فى الكمية * لان الكليتين قد تكذبان * فى مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول * كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان * فيكون الموضوع فيه اعم من المحمول ايضا * كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب * فعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والالم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجز كذب الكليتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان وكقولنا بعض الانسان ناطق بعض الانسان ليس بناطق فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الاخر * واعلم ان المهملة فى قوة الجزئية كما عرفت فحكمها فى التناقض حكمها فنقيض المهملة الموجبة انما هى السالبة الكلية كقولنا الانسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب ونقيض المهملة السالبة انما هى الموجبة الكلية كقولنا الانسان ليس بكاتب وكل انسان كاتب ﴿ العكس ﴾ مما يجب استحضاره من احكام القضايا العكس * وهو ان يصير * بتشديد الياء لان العكس يطلق على معنيين احدهما القضية الحاصلة بالتبديل المذكور وثانيهما نفس التبديل وهو المعنى المصدرى

اعنى جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا فلو لم يشدد اصار له معنى
ثالث وهو التبدل اعنى صيرورة الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اى ان يجعل
(الموضوع) فى الذكر (محمولا و) يجعل (المحمول) فى الذكر (موضوعا) وانما
قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا فى الذكر لئلا يرد ما قيل ان المعتبر فى جانب
الموضوع هو الذات وفى جانب المحمول هو الوصف وهو بتعكيس لا بصير
وصفا والوصف ذاتا (فان قيل هذا التعريف غير جامع لعكس الشرطيات
فان عنوانى الموضوع والمحمول لا يطلقان على جزئيها (قلنا ان المص قصد
ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما للاختصار او للعلم به بالقياس الى عكس
الحمليات فعرف العكس بحيث يوافق قصده (مع بقاء الايجاب والسلب بحاله)
اى مع بقاء حكمهما على حاله يعنى ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا
موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما اعتبر بقاءهما لانهم
تتبعوا القضايا ولم يجدوها فى الاكثر بعد الجمل المذكور صادقة لازمة للاصل
الا موافقة له فى الايجاب والسلب (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله)
اى ان كان الاصل صادقا باى وجه كان العكس ايضا صادقا لانه لو لم يصدق
عند صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان
حيوان او صدق لكن لا بطريق اللزوم بل بطريق الاتفاق او بخصوص
المادة كقولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق لا يعد عكسا
وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها يلزم
صدق العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال ولم يعتبر
بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان
كاذب مع صدق عكسه الذى هو قولنا بعض الانسان حيوان ولهذا قيل قوله
والتكذيب لا يكون الا خطأ وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى قوله
والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس
كذب الاصل كما هو شان اللزوم لان كذب الاصل ككذب العكس كما فهم
وفيه تأمل * اعلم ان العكس يطلق بالاشتراك على ما ذكره المصنف ويسمى العكس
المستوى وعلى تصيير نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع
بقاء الكيف والصدق بحاله ويسمى عكس النقيض كما اذا اردنا عكس قولنا كل

انسان حيوان فلنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وانما لم يذكره لقلة استعماله في العلوم والانتاجات لان الانتاج بواسطة عكس النقيض لايسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه * ولما ثبت ان العكس عبارة عن تصيير قضية بحيث يلزم منه قضية اخرى وكانت القضية اما موجبة اوسالبة ابتدأ بعكس الموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال (الموجبة الكلية لاتنعكس كلية) لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاخص على الاعم وذلك لايصدق كليا (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان) لعدم جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم والايلزم ان لايكون الاخص اخص ولا الاعم اعم (بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانت اوجزئية وبالملاقات تصدق الجزئية من الطرفين اى الاصل والعكس (لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) اى اذ قلنا هذه الموجبة الكلية (يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان) وهو ذات الانسان اعنى افراده (فيكون بعض الحيوان انسانا) لانا اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين فلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة باحد الوصفين موضوعا والوصف الاخر محمولا عليها اونقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان وان لم تصدق هذه الجزئية لصدق نقيضها وهو لاشئ من الحيوان بانسان ولو صدق هذه السالبة لصدق عكسها وهو لاشئ من الانسان بحيوان فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال اونقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان فنضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطا في الشكل الاول والنقيض كبرى لكونه كليا لينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية ايضا) اى كالموجبة الكلية لاتنعكس كلية بل (تنعكس

جزئية بهذه الحجة) وهي انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا ونقول اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الانسان بحيوان فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لاشيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا النقيض الى الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال * ولقائل ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا بعض الانسان زيد ولا ينعكس الى بعض زيد انسان لكذبه بل عكسه زيد انسان او زيد بعض الانسان * اجيب بان المراد بزيد ههنا ليس معناه الجزئي اذ المعنى الجزئي لا يقع محمولا بل المراد منه المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد فقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد فينعكس الى قولنا بعض المسمى بزيد انسان فلا نقض (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية وذلك) اي انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية (بين بنفسه فانه اذا صدق) قولنا (لاشيء من الحجر بانسان صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر) والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر فينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لاشيء من الحجر بانسان هف او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل بان نجعله صغرى هكذا بعض الانسان حجر ولاشيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان هف ولم يبين عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق عند وجود الذات والسوالب لا تستلزم وجود الذات بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) اذ لو لزم لها عكس لا نتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول وذلك (لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان) لجواز سلب الخاص عن بعض افراد العام (ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام عن بعض افراد الخاص لامتناع وجود الخاص بدون العام او نقول او صدق

هذا العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق نقيضه وهو كل انسان حيوان يلزم اجتماع النقيضين وهو محال وانما قال لزوما لانه قد يصدق العكس احيانا لخصوص المادة مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان * واعلم ان المصنف لم يذكر عكوس المهملات والشخصيات لكون المهملات بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق الاجمال فاستمع لما يلقى عليك من المقال فاعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية اوجزئية فتنعكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما كان اوقد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال لضرورة صدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا وان كانت سالبة كلية فتنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان فرسا وهو مح واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسهما لعدم فائدته * وان اردت ان تعرف العكس المستوي للشرطيات بكماله وعكس النقيض للحمليات والشرطيات فارجع الى المطولات * ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض والعكس شرع في بيان القياس الذي هو المقصود الاهم لانه العمدة في تحصيل المطالب اليقينية ولهذا

قيل هو المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة الى سائر الاصطلاحات فقال ﴿ القياس ﴾ اى مما يجب استحضاره القياس وهو لغة تقدير شئ على مثال آخر واصطلاحا (هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر) اعلم ان القياس قسمان معقول و ملفوظ اما المعقول فهو الذى يتركب من القضايا المعقولة والملفوظ هو الذى يتركب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثانى مجاز الدلالته على القياس المعقول فقوله قول جنس معقولا اوملفوظا شامل لجميع الاقوال اى المركبات وقوله مؤلف ليتعلق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والمؤلف مما فوق القولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية فهو سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلثة اقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده ويسمى الاول قياسا بسيطا والثانى مركبا لتركبه من قياسين فيخرج به القول الواحد لانه لايسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله متى سلمت صفة اقوال اشارة الى ان تلك الاقوال لايلزم ان تكون مسلمة اى مقبولة فى نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كانا كاذبين الا انهما لو سلما لزم عنهما قول آخر وهو كل انسان حمار وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فانهما وان سلمت مقدماتهما لكن لايلزم عنهما شئ آخر لامكان التخلف فى مدلوليهما ولهذا لا يفيدان اليقين ❊ اعلم ان الاستقراء هو اثبات الحكم على كلى لوجوده فى اكثر جزئياته وهو اما تام او ناقص لان الحكم ان كان موجودا فى جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى قياسا مقسما كقولنا كل جسم اما جماد اوحيوان اونبات وكل واحد منهما متحيز فكل جسم متحيز فانه حكم بثبوت التحيز فى جميع افراد الجسم لثبوته الجماد سواء كان نباتا اوغيره والحيوان سواء كان انسانا اوغيره واذا لم يوجد ذلك الحكم فى جميع جزئياته بل فى اكثرها فهو استقراء

ناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحرك الفك الاسفل عند المضغ وذلك لانا استقرأنا اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس والبقر وغيرها ووجدناها تحرك فكها الاسفل عند المضغ فحكمنا بان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ مع انه غير ثابت لبعض افراد الحيوان فان التمساح نوع منه مع انه لايحرك فكه الاسفل عند المضغ بل يحرك فكه الاعلى والتمثيل هوالاستدلال بثبوت الحكم فى جزئى لثبوت ذلك الحكم فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ حرام لانه مسكر كالخمر والخمر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل على ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوته للخمر لاشتراكهما فى سبب الحرمة وهو الاسكار قوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمتين لاحديهما كقولنا زيد قائم وعمرو ذاهب فان هاتين القضيتين تستلزمان احديهما استلزام الكل من حيث هو كل للجزء فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول الكل بل الامر بالعكس فلا يكون لكل واحدة منهما دخل فى حصول الاخرى والايلزم ان يكون الجزء مستلزما للكل والمفروض بخلافه ولهذا لوحذفت احداهما بقيت الاخرى حاصلة فمعنى لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل قول منها دخلا فى حصول القول الآخر وقوله لذاتها يخرج مثل القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما فى قياس المساواة وهو مايتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الاخر كقولنا امساولب وب مساولج فيلزم من هذين القولين ان امساولج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو للمساوى للشئ مساو لذلك الشئ فان لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها قول آخر كما فى قولنا امباين لب وب مباين لج ولا يلزم منه ان امباين لج لان مباين المباين للشئ لايلزم ان يكون مباينا له وكذا اذا قلنا انصف ب وب نصف لج ولا يلزم منه انصف لج اذ لايصدق ان نصف النصف نصف قوله قول آخر هو النتيجة فمعنى آخريتها ان لاتكون عين المقدمتين او عين احديهما وان لاتكون غيرهما او غير كل واحدة منهما واما ان لاتكون جزأ من احديهما فغير ملتزم واما

شرط آخر يتبهالانهاان كانت عين المقدمتين كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالهذيان اى الكلام الغير المفيد وان كانت عين احديهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم والعالم حادث تلزم المصادرة وهى كون المدعى جزأ من الدليل وهذالا يفيد المطلوب لاشتماله على الدور المهروب عنه (وهو) اى القياس (اما اقترانى) وهو الذى لم تكن النتيجة اونقيضها مذكورة فيه بالفعل وهو اما مركب من حمليتين (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) وهو ليس بمذكور فى القياس بالفعل لانفسه ولانقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته واما مركب من شرطيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وانما سمى هذا اقترانيا لكون الحدود فيه اعنى الحد الاصغر والحد الاكبر والحد الاوسط مقترنة غير مستثناة (واما استثنائى) وهو الذى تكون النتيجة اونقيضها مذكورة فيه بالفعل وانما سمى هو استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء وهى لكن التى هى بمعنى الا فى الاستثناء المنقطع فمثال كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود) ومثال كون نقيض النتيجة مذكورا فيه بالفعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقيض النتيجة هو الشمس طالعة مذكور فيه بالفعل لايقال ذكر النتيجة بالفعل فى الاستثنائى ينافى وجوب مغايرة النتيجة لكل من الاقوال على ماذكر فى تعريف القياس لانا نقول المراد بذكر النتيجة ذكر اجزائها على الترتيب الذى فى النتيجة لان المقدمة الاولى من القياس هى مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالى فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة فى الظاهر والجزء يغاير الكل والمقدمة الثانية هى المشتملة على حروف الاستثناء ولا اشكال فى مغايرة النتيجة لهذه المقدمة وبهذا يندفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة اونقيضها لوكان مذكورا فى الاستثنائى بالفعل لزم ان يكون فى جزء القضية الشرطية حكم لان النتيجة يجب ان تكون قضية والقضية لا تكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء

القضية الشرطية قضية اويلزم ان لاتكون النتيجة قضية وكلاهما باطل قطعا ★ ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع فى تقسيم كل من القسمين وبيان احكامه وقدم الاقترانى على الاستثنائى لانه هو الاكثر الشايع فى الاستعمالات وبه يحصل اكثر المجهولات وانه يتركب من الحمليات والشرطيات بخلاف الاستثنائى اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس الاقترانى الحملى الساذج لابد له يشتمل على حدود ثلثة موضوع المط ومحموله والمكرر بينهما فى المقدمتين فنقول (والمكرر بين مقدمتى القياس) والمراد بالمقدمتين القضيتان اللتان جعلتا جزئى القياس فالمكرر بينهما سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما اوتاليا (يسمى حدا اوسط) اما تسميته حدا فلان ما ينحل اليه المقدمة كالموضوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته اوسط فلتوسطه بين طرفى المط كالمؤلف فى المثال المذكور والغرض من اتيان هذا المكرر فى القياس هو اثبات محمول المط على موضوعه الذى ثبوت المحمول عليه غير معلوم فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المط على موضوعه فلذا قيل ان الموصل الى المط هو الحد الاوسط فقط (وموضوع المطلوب) فى الحملية ومقدمه فى الشرطية (يسمى حدا اصغر) لانه اخص فى الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر (ومحموله) فى الحملية وتاليه فى الشرطية (يسمى حد اكبر) لانه اعم فى الاغلب والاعم اكبر افرادا فيكون اكبر (والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى صغرى) لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وقيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى كبرى) لاشتمالها على اكبر فتكون ذات الاكبر وتسمى الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمهما على القول اللازم والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه يسمى مطلوبا واقتران الصغرى والكبرى فى الايجاب والسلب وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها (وهيئة التأليف) اى الهيئة الحاصلة (من) اقتران (الصغرى والكبرى يسمى شكلا) تشبيها لها بالهيئة العارضة للجسم لان الشكل عندهم انما يطلق على الهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد اى النهاية

(الواحدة)

الواحدة كما فى الكريات اوالحد وداى النهايات كما فى المضلعات بالمقدار الذى هو عبارة عن الامتداد الطولى والعرضى والعمق واما اطلاق الشكل على الهيئة المعنوية فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الحسية فيكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس (والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما سمى بالشكل الاول لانه بديهى الانتاج وارد على حكم الطبع ومقتضى العقل فان الطبيعة مجبولة على ان تنتقل من الشئ الى الواسطة بان يتصور العقل اولا ذلك الشئ ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الواسطة عليه ثم يحكم على الواسطة بشئ آخر بان يحمل ذلك الشئ عليها حتى يلزم من هذين الحكمين اعنى الحكم على الشئ بالواسطة والحكم على الوسطة بشئ آخر الحكم على ذلك الشئ بشئ آخر فلهذا وضع هذا الشكل فى المرتبة الاولى (وان كان بالعكس) اى ان كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (موضوعا فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (محمولا فيهما فهو) الشكل (الثانى) كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان فلاشئ من الانسان بفرس وانما كان هذا الشكل ثانيا وما قبله ثالثا لان الثانى يشارك الاول فى اشرف مقدمتيه وهى الصغرى من حيث اشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لانه الذى لاجله يطلب المحمول فكانت للصغرى اشرفية بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال فكان ثانيا والثالث يشارك الاول فى اخس مقدمتيه وهى الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذى هو اخس من الموضوع لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع بخلاف الرابع فانه لاشركة له مع الاول اصلا (فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق) الفرق بينها بحسب الماهية والشرف ماذكرناه آنفا واما

افرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين والجزئيتين والثانى ينتج السالبتين والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فللاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية الكبرى وللثانى بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب و بحسب الكم كلية الكبرى وللثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية احدى المقدمتين وللرابع بحسب الكم والكيف اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالايجاب والسلب مع كلية احديهما والبراهين فى المطولات ولما كانت الاشكال الاربعة غير متساوية الاقدام فى استنتاج المطالب لكونه فى بعضها بالتيسر وفى بعضها بالتعسر اشار اليه بقوله (والشكل الرابع منها) اى من هذه الاشكال (بعيد عن الطبع جدا) لانه لا يستنتج منه المط الا بالتعسر لمخالفته الاول القريب من الطبع او اوارد على النظام الطبيعى فى كلتا مقدمتيه ولهذا اوضع فى المرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار * فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فى الشكل الرابع يكون احد المكررين واقعا فى اول القياس والآخر فى آخره فيكون طرفا المط فيه واقعين بين المكررين حال كونهما مقرونين فينبغى ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات لان المق من تركيب القياس هو ايقاع المقارنة بين طرفى المط والمقارنة فى الشكل الرابع حاصله دون الاشكال الباقية فاوجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع * قلت وجهه ان المقارنة تشبه المصادرة وايضا لما وقع فى الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولا فى الصغرى ومحموله موضوعا فى الكبرى يحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى تغييرين ولهذا جعل بعيدا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المط بخلاف الاشكال الباقية (والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد) الشكل (الثانى الى) الشكل (الاول) فى استنتاجه لانه لغاية قربه من الاول لمشاركته اياه فى صغراه التى هى اشرف المقدمتين ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان من الاول بالنسبة الى الثانى فلذا رد الثانى الى الاول يرتد بعكس الكبرى لانه موافق للاول فى صغراه

(مخالف)

مخالفاله فى كبراه فاذا عكست كبراه بجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا يصير عين الاول كما فى قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان فنقول فى كبراه لاشئ من الحيوان بفرس والثالث يرتد الى الاول بعكس الصغرى لانه موافق له فى كبراه كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فاذا عكست صغراه قلت بعض الحيوان انسان فيصير عين الاول والرابع يرتد الى الاول بعكس الترتيب اى بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت كل ناطق انسان وكل انسان حيوان او بعكس المقدمتين جميعا بان نقول فى صغراه بعض الحيوان انسان وفى كبراه بعض الانسان ناطق وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثاله مماينتج منه كل حيوان انسان ولاشئ من الناطق بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بناطق فينتج بعض الانسان ليس بناطق (وانما ينتج) الشكل (الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) بان تكون احديهما موجبة والاخرى سالبة لانه لواتفقتا فى الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة فلوانتفى هذا الشرط لصدق القياس الوارد على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق الايجاب وهو كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو لاشئ من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الناطق بفرس والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الحمار بفرس كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بحمار ومع هذا الشرط يشترط فى هذا الشكل كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة ايضا اما اذا كانت موجبة جزئية فلانه يصدق قولنا لاشئ من الفرس بانسان و بعض الحيوان انسان فكان الحق الايجاب وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الناطق انسان كان الحق السلب وهو لاشئ من الفرس بناطق واما اذا كانت سالبة جزئية

فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو بدلنا بقولنا بعض الفرس ليس بناطق كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بفرس ولم يذكر المصنف هذا الشرط مع انه لابد من ذكره (والشكل الاول هو الذى جعل معيارا) اى ميزانا (للعلوم) لانه هو الاصل من بين الاشكال والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج (فنورده ههنا) وحده مع ضروبه (ليجعل دستورا) اى قانونا ومرجعا يكتفى به وتوطئة لتفهيم الباقى (و يستنتج) اى يستحصل (منه المطلوب وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى) ولما كان الشكل الاول واردا على نظم الطبع وكان دستورا فى هذا الفن والشكل الثانى لايحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول فى الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهتم المصنف بالاول والثانى حيث تعرض لبيان شرط انتاجهما * ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام تصدى لبيان ضروبه ايضا فقال (وضروبه المنتجة اربعة) والقياس العقلى يقتضى ستة عشر ضربا وهذا بناء على انه لاعبرة للشخصية والطبيعية فى الانتاج والا فالقياس يقتضى اربعة وستين ضربا اوعلى ان الشخصية فى قوة الجزئية اوالكلية والطبيعية ساقطة عن درجة الاعتبار وان المهملة فى قوة الجزئية فتكون القضية المعتبرة منها هى المحصورة والمحصورات اربع الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهى كلها معتبرة فى الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك ان كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية اوسالبة كلية اوموجبة جزئية اوسالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية اوسالبة كلية اوموجبة جزئية او سالبة جزئية وان كانت موجبة جزئية فالكبرى اماموجبة كلية اوسالبة كلية اوموجبة جزئية اوسالبة جزئية وان كانت سالبة جزئية فالكبرى كذلك ولما اشترط فيه ايجاب الصغرى بناء على انها لوكانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم فى الكبرى على ماثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له

الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر سقط ثمانية
اضرب وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى
السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على
انها لو كانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على
بعض الاوسط و يجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض
الاوسط لا يتعدى الى الاصغر سقط اربعة اخرى وهي الصغرى الموجبة الكلية
مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع
الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى فبقي بعد الاسقاط اربعة ضرب
الضرب (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا (كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) الضرب (الثاني) من موجبة
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم) الضرب (الثالث) من
موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا
(بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث) الضرب
(الرابع) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا (بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس
بقديم) وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف
المحصورات وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية
والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية لان الكلي اشرف
من الجزئي لكونه شاملا ومضبوطا ونافعا في العلوم والثالث ينتج الموجبة الجزئية
وهي اشرف من السالبة الجزئية لان فيه شرفا واحدا وهو الايجاب وليس في نتيجة
الرابع شيء من الشرفين ولهذا وضع في المرتبة الرابعة فعلم من هذا ان الشكل
الاول ينتج المطالب الاربعة الموجبتين والسالبتين كما مر والضروب المنتجة
للشكل الثاني اربعة ايضا وللشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند
المتأخرين وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثلته واقامة البرهان عليه
يطلب من المطولات * اعلم ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين مثلا اذا كان القياس
مركبا من موجبة وسالبة ينتج سالبة واذا كان مركبا من جزئية وكلية ينتج

جزئية ولما قسم القياس من قبل الى الاقتراني والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شيء متركب فقال (و) القياس (الاقتراني) بحسب التركيب ستة اقسام لانه (اما مركب من) مقدمتين (حمليتين) ويسمي هذا اقترانيا حمليا (كامر) في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجود فالارض مضيئة ينتج) من اقتران هاتين المقدمتين (ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة) والمراد من المتصلتين لزوميتان لا اتفاقيتان لانه لافائدة في انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس في المركبة منها موقوف على العلم بوجود الاصغر والاكبر في نفس الامر فيكونان معلومي الاجتماع من غير التفات الى الاوسط فلا يكون الاوسط محتاجا اليه (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (منفصلتين كقولنا كل عدد فهو ... كل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمتين كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد) لانه صادق من المنفصلة الاولى ... ان كانت الزوجية وهي منحصرة في قسمين كان الصادق احد قسميها المذكورين في النتيجة ايضا فتصدق النتيجة المركبة من الاقسام الثلثة قطعا

* اعلم ان العدد اما ان يكون منقسما الى المتساويين اولا فان كان منقسما الى المتساويين فهو الزوج كالاثنين مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلثة فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى ما ينقسم الى المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والا فهو زوج الفرد كالستة (واما) مركب (من) مقدمة (حملية و) مقدمة (متصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والحملية كبرى (كقولنا كلما كان هذا) الشيء (انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا) الشيء (انسانا فهو جسم) او كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان جسم وكلما كان هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل الاول كل انسان حيوان (واما) مركب (من) مقدمة (حملية و) مقدمة (منفصلة) سواء كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى (كقولنا كل عدد

اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج) من هاتين المقدمتين (كل عدد فهو اما فرد اومنقسم بمتساويين) اوكانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ابيض واما اسود ينتج كل انسان اما ابيض واما اسود (واما) مركب (من) مقدمة (متصلة و) مقدمة (منفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض واما اسود ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض اواسود) اوكانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان اما ابيض واما اسود وكلما كان هذا ابيض اواسود فهو حيوان ينتج كلما كان هذا انسانا فهو حيوان * اعلم ان الاشكال الاربعة تنعقد في كل واحد من اقسام الشرطية وتكون شرائطه وحال نتائجه في الكمية والكيفية كما في الحمليات من غير فرق الا ان المصنف لم يذكرها غير الشكل الاول فان اردت الاستقصاء فيها فارجع الى المطولات * ولما فرغ من بيان الاقتراني شرع في بيان الاستثنائي فقال (واما القياس الاستثنائي) فهو مركب دائما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى استثنائية اعني وضع احد جزئي الشرطية اي ايجابه اورفعه اي سلبه ليلزم وضع جزئها الآخر اورفعه فاقسامه بحسب التركيب ستة عشر وذلك لان الشرطية الموضوعة فيه لا تخلو من ان تكون متصلة اومنفصلة حقيقية اومانعة الجمع او مانعة الخلو فشرط انتاجه امور ثلثة احدها كون الشرطية موجبة وثانيها كونها لزومية اذا كانت متصلة وعنادية اذا كانت منفصلة وثالثها احد الامرين اما كلية الشرطية اوكلية الاستثنائية اذا عرفت هذا (فالشرطية الموضوعة فيه) اي في القياس الاستثنائي (ان كانت متصلة) موجبة لزومية كلية الشرطية اوالاستثنائية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه لانه اما ان يكون بعين المقدم او بنقيضه او بعين التالي او بنقيضه فالاول والرابع ينتجان والثاني والثالث عقيمان اشار الى المنتجين بقوله (فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي) لان المقدم ملزوم والتالي لازم له ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم والا لزم انفكاك اللازم من الملزوم فيبطل الملازمة (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو

حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم لان وجود اللازم لايستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لايستلزم وجود الاخص (واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فتبطل الملازمة ايضا (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى لانه لايلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص لايستلزم انتفاء الاعم ❀ فان قلت عدم الانتاج فيما اذ كانت الملازمة عامة اما اذا كانت متساوية فالانتاج ضرورى كما فى قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار موجود ينتج ان الشمس طالعة واو قلنا لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان النهار ليس بموجود ❀ قلت الانتاج ههنا لخصوص المادة لا لذات المقدمات والمراد بالانتاج ههنا مايكون لذات المقدمات (وان كانت) اى الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى (منفصلة) لزم ان تكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقية اومانعة الجمع اومانعة الخلو فان كانت حقيقية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان وضع كل من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل منهما ينتج وضع الآخر اشار اليه بقوله (فاستثناء عين احد الجزئين) مقدما كان اوتاليا (ينتج نقيض الآخر) لان وجود صدق احد المعاندين يستلزم عدم الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج اوفرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد اولكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (واستثناء نقيض احدهما) اى احد الجزئين (ينتج عين الآخر) لامتناع الخلو بينهما كقولنا العدد اما زوج اوفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد اولكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وان كانت مانعة الجمع وهى المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما فى الصدق كقولنا هذا الشيء اما شجر اوحجر لكنه شجر فهو لا حجر اولكنه حجر فهو لاشجر واثنان

صحيحان وهما استثناء نقيض احد الجزئين لا ينتج عين الآخر لجواز الخلو بينهما كقولنا هذا الشيء اما بحر او حجر لكنه لا بحر ينتج انه حجر او لكنه لا حجر لا ينتج انه بحر وان كانت مانعة الخلو وهي المركبة من قضيتين كل منهما اعم من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها ايضا يتصور على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء نقيض احد الجزئين ينتج عين الآخر كقولنا هذا الشيء اما لا بحر او لا حجر لكنه بحر ينتج انه لا حجر او لكنه حجر ينتج انه لا بحر واثنان عقيمان وهما استثناء عين احد الجزئين لا ينتج نقيض الآخر [illegible] هذا الشيء اما لا بحر او لا حجر لكنه لا بحر لا ينتج انه حجر او [illegible] انه بحر فصار مجموع المنتجات في القياس الاستثنائي عشرة والعقيمات [illegible]

شرع في بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطقي كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس وجه الضبط انه ان تركب من المقدمات اليقينية يسمى برهانا وان تركب من المظنونات والمقبولات يسمى خطابة وان تركب من المشهورات يسمى جدلا وان تركب من المخيلات يسمى شعرا وان تركب من الشبيهة باليقينيات او الظنيات يسمى مغالطة ولما كان البرهان مركبا من اليقينيات قدمه على ما لا يكون مركبا منها فقال (البرهان) اي من جملة الصناعات الخمس البرهان (وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين) قوله قياس جنس يشمل الاقيسة الخمسة وقوله مؤلف انما ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات وهو انما ذكر ليوصف بقوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لانتاج اليقين ليس للاحتراز بل تكميل لاجزاء الحد لانه علة غائية له ذكره ليشتمل التعريف على العلل الاربع لان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلل الاربع وهي المادية والصورية والفاعلية والغائية فالمؤلف اشارة الى الصورية بالمطابقة فان صورة البرهان هي الهيئة الاجتماعية للمقدمات والى الفاعلية بالالتزام اذ لا بد لكل تأليف من مؤلف وهو القوة العاقلة ههنا والمقدمات اشارة الى المادية ولانتاج اليقين اشارة

الى الغاية لان المقصود من البرهان انتاج المطلوب اليقيني و اليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال فان اعتقاد المعتقد بكون الشيء كذا اما ان يكون مع احتمال نقيضه اولا فان كان الاول فلا يخ اما ان يكون طرفاه متساويين او يكون احدهما راجحا على الاخر فان كان الاول فهو الشك وان كان الثاني فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم وان كان الثاني وهو مايكون بلا احتمال نقيضه فلا يخ اما ان يكون مطابقا لنفس الامر اولا والثاني هو الجهل المركب والاول فلا يخ اما ان يكون ممكن الزوال اولا فالاول هو التقليد والثاني هو اليقين فالقيد الاول في تعريف اليقين اعني اعتقاد الشيء جنس شامل للاقسام الستة اعني الشك والظن والوهم والجهل والتقليد واليقين قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الشك والظن والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل وقوله غير ممكن الزوال يخرج التقليد (ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لمي وهو ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج وانما سمي لميا لافادة اللمية اى العلة في السؤال بها بايجاب بلم كان كذا فهو منسوب الى لم وثانيهما اني وهو ما كان الحد الاوسط علة للنسبة المذكورة في الذهن لا في الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة ثبوت تعفن الاخلاط لزيد في الذهن لا في الخارج بل الامر بالعكس في الخارج اذ التعفن علة الحمى وانما سمي انيا لاقتصاره على انية الحكم اى ثبوته ان الامر كذا فهو منسوب لان (ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة في تعريف البرهان اعم من الضرورية وهي التي لا تحتاج في حصولها الى نظر وفكر والنظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليه اراد ان يبين الضروريات منها فقال (واليقينيات) اى المقدمات اليقينية الضرورية (ستة اقسام) اى منحصرة فيها لان الحاكم بصدق النسبة اما العقل او الحس او كلاهما معا لان المدرك منحصر فيهما فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طرفيه ولا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهو

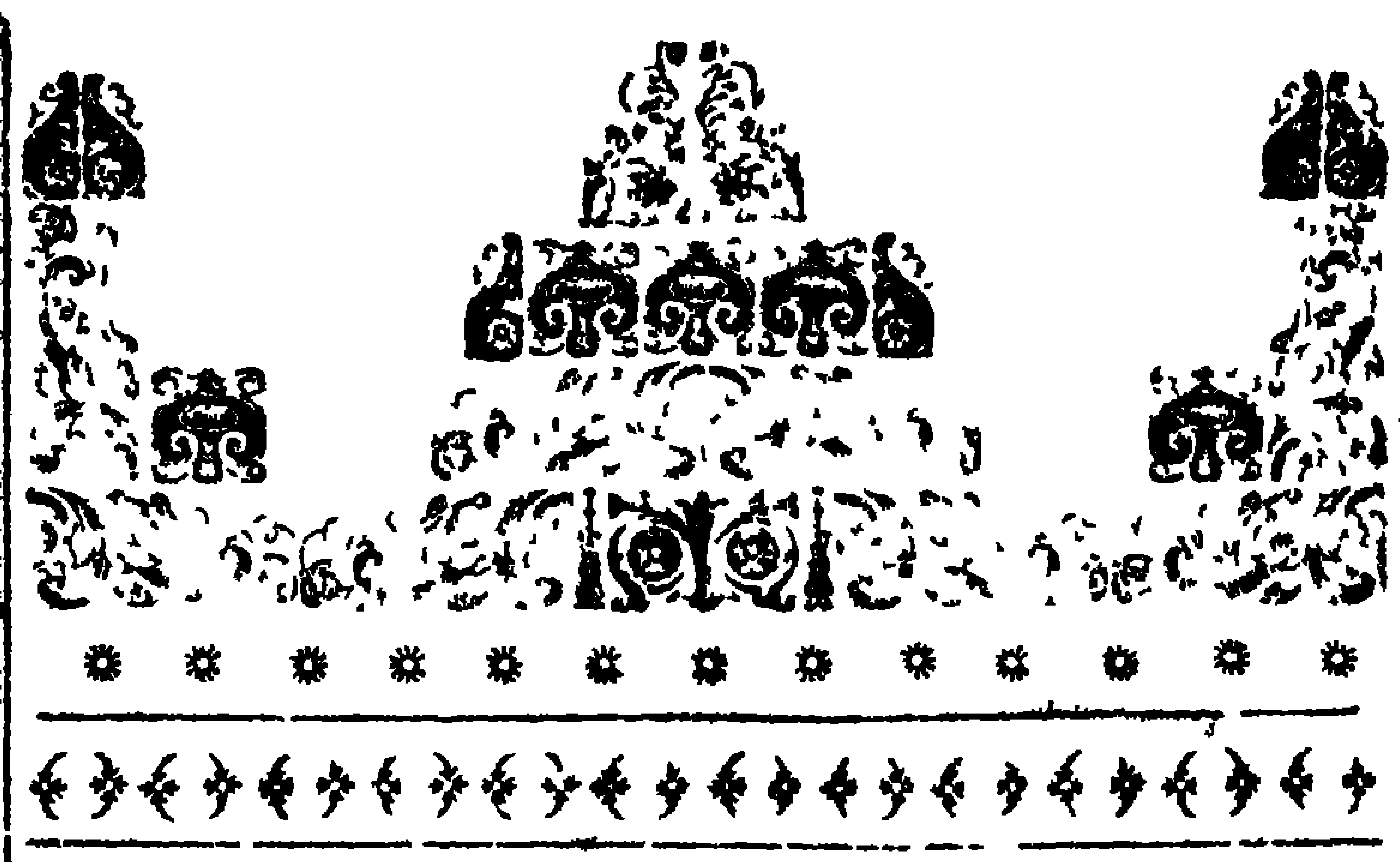
القضايا قياساتها معها وان كان الحس فهو المشاهدات وان كان كلاهما معا فهو على ثلثة اقسام لان الحس الذى يكون مع العقل اما ان يكون حس السمع اوغيره فان كان حس السمع فهو المتواترات وان كان غيره فاما ان يحتاج العقل فى الجزم الى تكرار المشاهدة اولا يحتاج فان احتاج فهو المجربات وان لم يحتج فهو الحدسيات والى ماذكر اشار المص بقوله احدها (اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء) والسواد والبياض [illegible] فان العقل فى هذه الاحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين (و) [illegible] (كقولنا الشمس مشرقة) فى المدرك بالبصر (والنار محرقة) [illegible] الحكم [illegible] المشاهدة بالحس هذا اذا كان الحس من الحواس الظاهرة و [illegible] الباطنة تسمى وجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا (و) ثالثها (مجربات كقولنا شرب السقمونيا يسهل الصفراء) فان العقل فى هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدات (و) رابعها (حدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس) لاختلاف تشكلات نوره بحسب قربه و بعده عن الشمس وانخسافه عند حيلولة الارض بينهما فالعقل يحكم فيه بمجرد الحدس المفيد للعلم و هو سرعة انتقال الذهن من المبادى الى المطالب والفرق بينه و بين الفكر ان الفكر لابد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادى وهى حركة من المطالب الى المبادى وحركة لتحصيل الصورة وهى حركة من المبادى الى المطالب بخلاف الحدس فانه لاحركة فيه اصلا لايقال الانتقال فى الحدس حركة فكيف لاحركة فيه لانا نقول الانتقال فيه دفعى ولاشئ من الحركة بدفعى لوجوب كون الحركة تدريجية اذا لحركة هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج ولهذا قد يكون اختلاف الناس فى الفكر بالسرعة والبطء واما فى الحدس فليس الابالقلة والكثرة (واعلم ان المجربات والحدسيات لايصلح ان تكونا حجة على الغير لجواز ان لايحصل لذلك الغير الحدس اوالتجربة المفيدان للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (و) خامسها (متواترات كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة) فان العقل يحكم

بذلك بواسطة السماع من الجمع الذى استحال تواطؤهم على الكذب والضابطة فى حصول التواتر هى حصول العلم اليقينى للسامع من خبر المخبرين ولا يعتبر فيه عدد معين مثل عشرين وثلاثين وتسعين وغيرها (و) سادسها (قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم بزوجية الاربعة (بسبب وسط حاضر) مرتب (فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين) والمراد بالوسط هو الحد الاوسط المقارن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصور فى الذهن عند تصور الاربعة زوج (ولما فرغ من بيان القياس البرهانى ومقدماته اليقينية شرع فى غير اليقينيات فقال (والجدل) اى من جملة الصناعات الخمس الجدل (وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) اومسلمة والمراد من المقدمات المشهورة هى القضايا التى يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها اما لمصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما رقة كقولنا مواساة الفقراء محمودة واكرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء ولو كان كافرا والحمية مثل قولنا كشف العورة مذموم فى المحافل ومحافظة اهل البيت لازمة اولعادة كقبح ذبح الحيوان عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم والمقدمات المشهورة قد تبلغ فى الشهرة مرتبة الاوليات والفرق بينهما ان فى الاوليات يكفى تصور الطرفين بحكم العقل بخلاف المشهورات فانها تحتاج الى شئ من هذه المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة والغرض من ترتيب الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة) اى من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه) اما لامر سماوى كمعجزات الانبياء وكرامات الاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقله كالعلماء اومزيد دينه كالصلحاء (او) قياس مؤلف من مقدمات (مظنونة) وهى القضايا التى يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا كقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب فينهدم وكقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق والغرض من الخطابة ترغيب الناس فى فعل الخير وتنفيرهم عن فعل الشر كما يفعله الخطباء والوعاظ (والشعر) اى من جملة الصناعات الخمس

الشعر (وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض) ومثل هذه المقدمات مخيلات تسمى وهي القضايا التي يحصل بها فيها أثرا لنفس منها قبضا وبسطا كالو قيل الخمر ياقوتة سيالة تنبسط بها النفس وترغب في شربها وكما لو قيل العسل مرة مهوعة فالنفس تنقبض منه وتنفر والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب لتصير مبدأ فعل او ترك او رضاء او سخط واهدا يفيد في بعض الحروب وعند الاستمالة والاستعطاف مالا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه اعذب والذ اقال العلامة الرازى ويزيد في انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن او ينشد بصوت طيب (فان قيل قد علم ان الشعر لايطلب به التصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون قياسا (قلنا ان التخيل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثير في النفس قبضا وبسطا عد من الاقيسة (والمغالطة) اى من جملة الصناعات الخمس المغالطة (وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولم تكن حقا وتسمى سفسطة (او شبيهة بالمشهورة) ولم تكن مشهورة وتسمى مشاغبة (اومن مقدمات وهمية كاذبة) هي القضايا الكاذبة التي يحكم الوهم الانسانى فى امور غير محسوسة فانه لو حكم في الامور المحسوسة لم تكن كاذبة كما لو حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء واما لو حكم في المعقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعا وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها المعانى الجزئية المنتزعة من المحسوسات فتلك القوة تابعة للحس الذى لا يدرك به الا المحسوسات فمتى لو حكم الوهم في المحسوسات يصدق هذا الحكم والعقل يصدقه فيه ومتى لو حكم في المعقولات يكذب هذا الحكم لعدم ادراكه في الامور المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل في المقدمات البينة الانتاج مثل قولنا الميت جماد وكل جماد لايخاف مع انه يخالف العقل في النتيجة الحكم بالخوف عن الموتى اذا عرفت هذا فاعلم ان المغالطة تنحصر في قسمين القسم الاول هو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثانى وهو المركب من مقدمات وهمية كاذبة وهى بقسميها قياس فاسد لا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة وفساده قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة اما فساده من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء شرط انتاجه ككون الصغرى في الشكل الاول سالبة والكبرى

جزئية واما فساده من جهة المادة فبان يجعل المطلوب مقدمة القياس كما
يقال كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وسبب الغلط
فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب المار في تعريف القياس ان النتيجة يجب
ان تكون قولا آخر وهي ههنا ليست كذلك بل هي عين احد المقدمتين
لمرادفة الانسان للبشر او بان تستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة
بواسطة مشابهتها اياها اما من جهة الصورة كما في قولنا لصورة الفرس
المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة
ومن جهة المعنى وذلك قد يكون بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما يقال الاسم
كلمة والكلمة اما اسم اوفعل او حرف ينتج ان الاسم اما اسم اوفعل اوحرف وهو
انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وقد يكون بعدم رعاية وجود الموضوع في
الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس
ينتج من الشكل الثالث ان بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع
الصغرى والكبرى غير موجود اذ لاشئ من الموجودات يصدق عليه انه انسان
وفرس معا والغرض من تأليف المغالطة تغليط الخصم ودفعه والفائدة العظيمة
فيها معرفتها للاحتراز عنها (والعمدة) اى ما يعتمد عليه من هذه الصناعات
الخمس (هو البرهان لاغير) قيل في قوله تعالى * ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن * الآية ان الحكمة اشارة الى
البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل فيكون كل من
هذه الثلثة معتمدا عليه في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل
العمدة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى تحقيق الحقايق وتدقيق الدقايق وبه
يتوسل الى ادراك الصور القدسية والاحكام النبوية ولهذا خص المصنف
العمدة بالبرهان فقط { وليكن هذا آخر الرسالة } لاثيرية (في المنطق) قال جامعه
الفقير الى رحمة ربه القدير محمود ابن الحافظ حسن المغنيسى عاملهما الله تعالى
بلطفه الخفي والجلي (ولكن هذا آخر ما اوردنا جمعه من الشروح والحواشي
اعانة للطالبين الصادقين وحشرنا واياكم في زمرة السعداء والصالحين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين

* تم طبع مغنى الطلاب بعون الله الملك الوهاب *



﴿ ايساغوجي ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين * قدوة الحكماء الراسخين * اثير الدين الابهري طيب الله ثراه * وجعل الجنة مثواه * نحمد الله على توفيقه * ونسأله هداية طريقه * ونصلي على محمد وعترته اجمعين ﴿ امابعد ﴾ فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها مايجب استحضارها لمن يبتدئ في شيء من العلوم مستعينا بالله تعالى انه مفيض الخير والجود (ايساغوجي) اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى مايلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام * ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان * واما مؤلف وهو الذي لايكون كذلك كرامي الحجارة * والمفرد اما كلي وهو الذي لايمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة كالانسان * واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد * والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس * واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان * والذاتي اما مقول

(في جواب)

فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس * ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ماهو * واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع * ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ماهو * واما غير مقول فى جواب ماهو بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل * ويرسم بانه كلى مقول على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته * واما العرضى فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم * او لايمتنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة وبالفعل للانسان * ويرسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا (واما ان يعم حقايق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا ﴿ القول الشارح ﴾ الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذى يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام * والحد الناقص وهو الذى يتركب عن جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان * والرسم التام وهو الذى يتركب عن جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان * والرسم الناقص وهو الذى يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع ﴿ القضايا ﴾ القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه * وهى اما حملية كقولنا زيد كاتب * واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود * واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا * والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثانى محمولا * والجزء الاول

من الشرطية يسمى مقدما والثانى تاليا * القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب * واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب * وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا * واما محصورة وهى اما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب * واما ان لا يكون كذلك تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب * والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود * واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق * والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد * وهى اما مانعة الجمع والخلو معا * واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر * واما مانعة الخلو فقط * كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق * فقد تكون المنفصلات ذات اجزاء ثلثة كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ﴿ التناقض ﴾ وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب * ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما فى الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط * ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان * ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا لاشئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان ﴿ والمحصورات ﴾ لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ من الانسان بكاتب * والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب ﴿ والعكس ﴾ وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله * والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض

(الحيوان)

الحيوان انسان فانا نجد شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا * والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذه الحجة * والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فيصدق لاشئ من الحجر بانسان * والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه ﴿ والقياس ﴾ وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر * وهو اما اقترانى كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث * واما استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة * والمكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر * والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى الكبرى * وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا * والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث اومحمولا فيهما فهو الثانى فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق * والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاول وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب * والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم فنورده ههنا لنجعل دستورا وينتج منه المطلوب * وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه المنتجة اربعة * الضرب الاول كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث * والثانى كقولنا كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم * والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث * والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم * والقياس الاقترانى اما مركب من حمليتين كما مر واما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس